

وزير يلعب دور القطبة المخفية في الملفات الحساسة

يوسف فينانوس

مسيحي تعاقبه واشنطن ويلاحقه القضاء لدوره في فساد حزب الله



● الاستعراض المرئي الذي يمارسه فينانوس عادة، يبدو كمحاولة لحجب الأنظار عن مزاريب الهدر في مرافق وزارته، بدءاً من الضابطة الجمركية وصولاً إلى التهريب الذي كان يجري تحت إشراف حزب الله.



● مصادر قريبة من تيار المردة تقول إن فينانوس واستناداً إلى علاقته الوطيدة بمسؤولي حزب الله وبعض مفاتيح النظام السوري في دمشق، أصبح منسقا للشؤون "الثنائية" بين تيار المردة وحزب الله وحلفائه.

هؤلاء الوزير فينانوس. وكانت مصادر قضائية مطلعة قد كشفت أن القاضي وجه كتاباً إلى المجلس النيابي، أبلغه فيه بأن التحقيقات التي أجراها في هذا الملف وشملت وزراء حاليين وسابقين "وفرت شبهات عن تقصير هؤلاء الوزراء حيال عدم معالجة وجود نترات الامونيوم في المرفأ وعدم التعاطي معها بمسؤولية رغم خطورتها".

المفارقة أن خليل وفينانوس تمت معاقبتهما من قبل الإدارة الأميركية بموجب قانون وزارة الخزانة بملاحقة مصادر تمويل حزب الله الذي تصنفه منظمة إرهابية، ولدى صدور العقوبات بحقهما، بادر رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، المنافس للود فرنجية في ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية المقبلة، ليقول إنه "ظهر أخيراً من هو الفاسد ومن هو المرتكب" في إشارة إلى "شماطة" بحق الوزيرين ومن يمثلان.

لكن باسيل نفسه، عوقب من قبل الإدارة الأميركية بموجب قانون أشد، وهو قانون ماغنيتسكي الذي يتعلق بمعاقبة الفساد والفاسدين، وفرضت عليه عقوبات أشد من العقوبات بحق خليل وفينانوس، وعلق فرنجية على الموضوع قائلاً "باسيل وبعض مسؤولي التيار الحر خرجوا بعد فرض العقوبات الأميركية على الوزيرين يوسف فينانوس وعلي حسن خليل، ليقولوا إنه ظهر أخيراً من هو الفاسد والمرتكب، وأنا الآن أتنبئ موقف باسيل ومسؤولي التيار في حينه، من دون زيادة أو نقصان".

أصابع الاتهام بالإهمال والفساد التي حامت حول فينانوس داخلياً وخارجياً، جعلته أحد أهداف حملة الثوار الذين تعهدوا بملاحقة السياسيين والمسؤولين ومنعهم من ارتياد الأماكن العامة. وهكذا، عمدت إحدى الناشطات إلى طرد فينانوس من مجمع أيشتي في منطقة جل الديب مسببة له إخراجاً كبيراً خاصة بعد انتشار فيديو مصور يظهر الحادثة.

اتهام فينانوس بتسريب معلومات تتعلق بالمحكمة الدولية إلى حزب الله، رد عليه فرنجية بالقول إن الرجل كان محامي أحد الضباط الأربعة الذين اعتقلوا بتهمة الاشتراك في جريمة اغتيال رفيق الحريري، وبالتالي يحق له في إطار الدفاع عن موكله الاطلاع على مستندات معينة

شهدت، للأمانة، تطوراً نوعياً يسجل في خاتمه، وهو إجراء مزبادة عامة لتأجير السوق الحرة في مطار الحريري الدولي ببيروت، تمتعت بكل إجراءات الشفافية والنزاهة ونجح عنها منح الشركة نفسها التي كانت تدير السوق الحرة لمدة 21 عاماً، حق استثمار السوق الحرة لمدة أربع سنوات بمبلغ سنوي يفوق ما دفعته الشركة نفسها للخزينة اللبنانية طيلة الأعوام التي أدارت فيها السوق. وكانت المرة الأولى التي يجري فيها فض العروض علناً وأمام عدسات شبكات التلفزيون المحلية والدولية، وبلغت الشفافية والوفاء المؤمن للخزينة ما يحول دون اتهام فينانوس بتقاضي أية عمولة جانبية. غير أن الخفي وراء هذا "الاستعراض المرئي" كان على ما يبدو محاولة لحجب الأنظار عن مزاريب الهدر الأخرى المتفشية في المطار بدءاً من الضابطة الجمركية وصولاً إلى عمليات التهريب التي تجري لصالح حزب الله وتحت إشرافه، وفقاً لمصادر أمنية صرحت بذلك لـ "العرب" مفضلة عدم ذكر اسمائها.

شماطة المسيحيين

غير أن الطامة الكبرى كانت التفجير الزلزالي الذي دمر مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس الماضي نتيجة انفجار كمية من نترات الامونيوم المخزنة في العنبر رقم 12 بالمرفأ. وتشير التحقيقات التي يجريها المحقق العدلي القاضي صوان إلى أن وزراء الأشغال العامة الذين تولوا المسؤولية بين العامين 2014 و2020 أهملوا كافة المراسلات الأمنية التي وصلتهم حول خطورة المخزون في العنبر رقم 12، وبالتالي تتوجب محاكمتهم ألقها بجرم الإهمال، ومن بين

حزب الله، لفت فرنجية إلى أن فينانوس كان محامي أحد الضباط الأربعة، وبالتالي يحق له في إطار الدفاع عن موكله أن يطلع على مستندات أو أن يلاحق ثغرة في الملف. والضباط الأربعة هم قادة الأجهزة الأمنية الذين اعتقلوا بتهمة الاشتراك في جريمة اغتيال رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري قبل أن تعود المحكمة وتصدر قراراً بالإفراج عنهم.

منسق الشؤون الخاصة

لم يكن فينانوس المولود في زغرتا في العام 1964 والحاصل على إجازة في الحقوق من الجامعة اللبنانية من عشاق الأضواء، ورغم كونه من قيادات الصف الأول في تيار المردة إلا أنه لم يبرز قبل أن يتولّى منصب مستشار فرنجية، وصولاً إلى تسميته وزيراً للأشغال العامة والنقل في حكومة الرئيس سعد الحريري.

عمل فينانوس في مكتب للمحاماة بمدينة طرابلس قبل أن يحصل على شهادتين في التحكيم من معهد التحكيم العربي في القاهرة والتحكيم الدولي في لندن، وانطلاقاً من هذه الخبرة المهنية بدأ بنسج علاقته مع حزب الله حيث تولّى معالجة قضايا "تجارية" تتعلق بالحزب خارج لبنان.

واستناداً إلى مصادر قريبة من تيار المردة، فإن فينانوس واستناداً إلى علاقته الوطيدة بمسؤولي حزب الله وبعض مفاتيح النظام السوري في دمشق، أصبح منسقا للشؤون "الثنائية" بين تيار المردة وحزب الله، وما إصرار فرنجية على الحصول على حقيبة وزارة الأشغال وتسمية فينانوس لشغلها إلا بسبب الخدمات التي يمكن أن يقدمها الأخير إلى حزب الله الذي دعم هذه التسمية.

معروف أن وزارة الأشغال العامة والنقل هي وزارة خدمية من الفئة الأولى وفقاً للتصنيف السياسي اللبناني، ويسعى العديد من الفقاء السياسيين إلى توليها بسبب الخدمات الكثيرة التي يمكن أن يقدموها من خلالها، وهي وزارة الوصاية على كل أعمال الإنشاءات والصيانة وتسيير المطارات والمرافئ اللبنانية، وربما لهذا السبب يصير حزب الله على أن تكون هذه الحقيبة من حصته أو حصته لحلفائه في كل مرة يصار فيها إلى تشكيل حكومة جديدة. وقد تولّى فينانوس هذه الحقيبة للمرة الأولى في حكومة الرئيس الحريري، قبل أن تعاد تسميته للحقيبة نفسها في حكومة الرئيس الحريري في يناير من العام 2019 حتى استقالته عقب الانتفاضة الشعبية في العام الماضي بداية عهد فينانوس في الوزارة

عينية ومالية إلى حزب الله في لبنان. وأوضحت أن "فينانوس ساعد حزب الله على الوصول إلى معلومات قانونية حساسة متعلقة بعمل المحكمة الدولية، وتلقى مئات آلاف الدولارات من حزب الله لقاء خدمات سياسية، وحرص من خلال منصبه كوزير للأشغال على إسناد عقود مع الدولة اللبنانية لشركات مرتبطة بحزب الله". وساعد فينانوس حزب الله، حسب واشنطن، في الوصول إلى الوثائق القانونية الحساسة والمتعلقة بالمحكمة الخاصة في لبنان، وحاول أيضاً لعب دور الوسيط بين حزب الله ووسطاء سياسيين آخرين.

فينانوس عضو في المكتب السياسي لتيار المردة الذي يرأسه الوزير والنائب السابق سليمان فرنجية، وقد عُرف بصلاته الوثيقة بحزب الله، وهو يجاهر بها حتى بعد تلقيه صفقة العقوبات الأميركية، فقد أعلن أنه خور "بالدور" الذي يقوم به وأنه من الواضح أن العقوبات السياسية وهو لن يكتثر بها.

رسالة إلى فرنجية

يقول فينانوس إن الإدارة الأميركية فرضت العقوبات عليه كرسالة واضحة تريد توجيهها إلى فرنجية الذي يتمسك بصداقته مع الرئيس السوري بشار الأسد لإضعاف حظوظه في الترشح إلى الانتخابات الرئاسية بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون.

ومع صدور العقوبات الأميركية بحق فينانوس، انتقد تيار المردة قرار الإدارة الأميركية، حيث أعلن فرنجية أن القرار الصادر عن وزارة الخزانة الأميركية بحق الوزير فينانوس هو قرار "اقتصادي لموقفه وقناعاته وموقفه"، وأضاف فرنجية "نحن كمردة لم ولن نخجل يوماً من مواقفنا بل نفتخر ونجاهر بها من منطلق إيماننا بأرضنا وسيادتنا وهويتنا، وعليه نعتبر القرار قراراً سياسياً ما يزيدنا تمسكاً ببنهجنا ووطننا". وعن اتهام فينانوس بأنه سرب معلومات تتعلق بالمحكمة الدولية إلى

صلاح تقي الدين
كاتب لبناني

أدعى قاضي التحقيق العدلي في جريمة المرفأ، فادي صوان، على رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب والوزراء السابقين علي حسن خليل وغازي زعيتر ويوسف فينانوس، بتفجير المرفأ. وكان صوان قد استمع لمدير عام أمن الدولة، طوني صليب، لثلاث ساعات في قصر العدل وحقق معه في تأخر أمن الدولة عن إجراء التحقيق الأولي في وجود النترات.

ولعل اسم فينانوس وزير الأشغال العامة والنقل السابق لم يكن ليحظى بكل هذا الاهتمام الإعلامي، لولا أن وزارة الخزانة الأميركية فرضت عليه عقوبات بتهمة تسهيل "فساد" حزب الله في المرافق التي يشر فيها، وتحديدًا مطار العاصمة ومرفأ بيروت الذي حلت به كارثة في الرابع من أغسطس الماضي، بيّنت التحقيقات إلى غاية الآن أنها نتيجة إهمال وفساد كبيرين.

فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوباتها على الوزيرين السابقين فينانوس وخليل، ضمن ما يعرف بقانون مكافحة الإرهاب، لافتة إلى أنهما متورطان في الإرهاب وقدمتا مساعدات



رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، المنافس للود فرنجية في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وبعد إعلان العقوبات الأميركية على فينانوس، يقول «ظهر أخيراً من هو الفاسد ومن هو المرتكب» ملقحاً إلى توزط خصمه



● أصابع الاتهام بالإهمال والفساد التي تحوم حول فينانوس، جعلته أحد أهداف حملة الناشطين الذين تعهدوا بملاحقة السياسيين في أرجاء لبنان كافة.